

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر هيكل رأس المال الذي تم قياسه من خلال معدل الرفع لإجمالي الديون إلى إجمالي الأصول ومعدل الرفع لإجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل نمو المبيعات ومعدل التغير في حقوق الملكية وسياسة توزيع الأرباح التي قياسها من خلال معدل ربحية السهم ومعدل توزيع الأرباح والمتغيرات الضابطة التي تتمثل بحجم الشركة والسيولة والنظام القانوني للدولة على قيمة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين وعمان التي تم قياسها من خلال (TOBINS Q)، واستخدم في إنجازها المنهج الوصفي والتحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات الأدوية المدرجة ببورصة فلسطين وبورصة عمان خلال فترة الدراسة الممتدة من 2013/1/1 وحتى 2020/12/31، بحيث كان عدد شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين (4) شركات وكان عدد شركات الأدوية المدرجة في بورصة عمان (4) شركات في نهاية عام 2020، وبذلك يكون مجتمع الدراسة مكون من (8) شركات موزعة بنسبة 50% في بورصة فلسطين و50% في بورصة عمان، وسيتم استخدام جميع الشركات المشمولة في مجتمع الدراسة، واستخدم الباحث القوائم المالية للمنشآت المدرجة في بورصة فلسطين وعمان من عام (2013-2020) كأداة لجمع البيانات، هذا إلى جانب الكتب والمقالات والدراسات السابقة .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت بعدم وجود أثر دال إحصائياً لمعدل الرفع لإجمالي الديون على إجمالي الأصول ومتغير معدل التغير في حقوق الملكية ومتغير السيولة ومتغير النظام القانوني للدولة على قيمة الشركة، إلا أنّ هناك أثر سلبي دال إحصائياً لمتغير معدل الرفع لإجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول الثابتة وحجم الشركة على قيمة الشركة، وفي المقابل جود أثر ايجابي دال إحصائياً لمتغير معدل نمو المبيعات ومتغير معدل ربحية السهم ومتغير معدل توزيعات الأرباح على قيمة الشركة.